الدراسات

الجُمَل في النحو
هو للخليل بن أحمد الفراهيدي

فخرالدين قباوة

كلية الآداب - جامعة حلب

أعود إلى هذا الكتاب، وقد مضى على إخراجته الأولى عشر سنوات (١) ، فحقّق ما توسّمت فيه من الأثر الطيّب، والأهميّة البالغة، والشهرة الكريمة ، والذكر الحميد . فقد تلقّفته - بفضل الله عزّ وجلّ - القلوب والعيون والأقلام، وصفحات الكتب والدوريّات والمجلاّت ، ومنتديات الفكر والعلم والبحث ، وقاعات الجامعات في الشرق والغرب، والمحقّقون والباحثون والدارسون للعلوم العربيّة ، واتسعت رقعة آثاره حتّى صدرت منه عدّة طبعات نافدة في بضع سنين ، ومازالت الألسنة والضمائر تردّد : هل من مزيد ؟

نعم؛ لقد تعدّدت ألوان التناول لهذا السفر القيّم، فكان فيها التحليل والتقويم والبحث والنقد ، واختلفت وجهات النظر حتّى تداخلت وتشاجرت وتناقضت، فاجتمع منها البهيج الرضيّ والساخط النعيّ والمشهّر الجفيّ والمرتاب الحييّ ... وفي هذا كلّه دليل حضور علميّ مبارك وشيوعة نادرة . والحمدلله ربّ العالمين .

بل إنّ بعض الأوساط الاستشراقيّة تناولته بالبحث والتقويم ، فنشرت عنه دراسات ونظرات ، وهمّت بترجمته إلى لغة أجنبيّة أو أكثر؛ لأنه يمثّل أقدم نصّ نحويّ للعربيّة. وهذا، بلا شكّ، فأل حميد يبشّر بالنجاح الميمون والتقبّل الكريم . غير أني، مع سروري به ، رأيت في ترجمته تعجّلاً، ورغبت إلى تلك الأوساط بالتريّث وتداول الرأي بيننا، ليكون الإنتاج العلميّ سديداً وقائمًا على التعاون . ولا سيّما أنّ تلك الإخراجة سيكون لها منّي متابعة بالعناية والتصويب والتسديد ، لتصبح أهلاً للترجمة، إن شاء الله العليّ القدير . فعسى أن تكون هذه الرغبة قد لقيت الاستجابة الناجعة التي نُريد .

ذلك أنني ، عندما أصدرت الإخراجة الأُولى للكتاب ، كنت بعيداً عن مكتبتي الغالية وعن المشرفين على الطباعة، ولمّا أتصل ببقية النسخ الخطيّة اللازمة . أضف إلى هذا أنّ عديداً من المصادر النحويّة قد نُشر في السنوات الأخيرة، وهو يضيء بعض معالم الاختلال ويزوّد بالتوجيه والسداد. فلا غرو أن تندّ عنّي وعن تلك الإخراجة هَنات وأوهام ، تقتضي الاستدراك والتصويب ، وتحمل على التريّث في إنجاز الترجمة للكتاب .

والمؤلم حقّاً أن ما بذلته من جهد وعلم وعمل ، يعلم الله - تعالى - أبعادها ومداها ، لتحقيق العبارات وترميم ماندّ عن النسّاخ وتفسير ما أشكل وتخريج الشواهد وجمع الحقائق عن الكتاب ونسبته، قد سطا عليه أحد المشتغلين بنشر التراث النحويّ، فنقله برُمّته مع ما فيه من هنات وسقطات الطباعة ، ونسبه إلى نفسه دون إشارة إلى صنيعي، مضيفًا إليه ألوانًا، من التصحيف والتحريف والتشويه للنصّ والتعليقات، بالبتر والإقحام والقطع والوصل والمعاظلة والتعالم ... حتّى تدافعت من ذلك عشرات بل مئات فيما سوّد من صفحات (٢) .

توثيق النصّ :

والآن بعد أن تضاعفت صلتي بهذا الكتاب ، ورجعت إليه بالقراءات المتوالية، فازددت به تمرّسًا وخبرة، واطمأننت في مكتبتي التي ألفتها وعرفت ما في بطون مصنّفاتها، واتصلت بمصادر تراثيّة نُشرت حديثًا ، وحصلت على نسختين خطّيّتين أُخريين من الجمل نفسه، وجمعت معلومات وافرة عن نسبته وتاريخه ، أجدني أقدر على النظر في صحّة نسبه وأصالة محتده . فلعلّ الله يهيّئ لي الرشاد فيما قصدت، ويهديني إلى ما هو عين الصواب.

فقد كنت، في مقدّمة النشرة الأولى (٣) ، أثرت هذه القضيّة الشائكة ، وحددت أبعادها العلميّة، وما يحيط بها من مشكلات ومسائل تقتضي النظر والتأمّل ، ووضعت بعض الخطوط التي تساعد على متابعة الحقيقة ، وصرّحت أنّ توثيق النص مازال في حاجة إلى المتابعة والبحث ، دون أن أجزم بنسبته إلى أحد ، واستثرت همم المحقّقين وعلماء العربيّة أن يقدّموا لي العون على ما أخفقت فيه أو أشفقت من حمل تبعته . قلت هذا بوضوح لا لبس فيه ، وتركت الكتاب منسوبًا إلى الخليل بن أحمد مع الإشارة إلى ابن شُقير ، على ما جاء في النسخ المخطوطة ، إذ لا يجوز لي أن أخالف الأصول العلميّة وأتجاوز ما بين يديّ من الوثائق، لأُشبع رغبة أو أستجيب لصبوات . فقد كان إجماع النسخ على الخليل ، والإشارة إلى ابن شُقير ممرّضة لاتجيز الميل إليها. بله القبول والإقرار لها والإعراض عمّا هو نصّ صريح ، تواترت عليه النسخ المعتمدة في التحقيق .

هذا ما كنت قد فعلت وقلت . بيد أنّ كلّ ما اطلعتُ عليه ، ممّا قيل أو كتب في توثيق كتابنا "الجمل" ، تجاهل ما ذهبتُ إليه واتّهمني بإقرار النسبة إلى الخليل ، وراح يحشد الأدلّة على نقضها وإثبات خلافها . لكأنّ هؤلاء الإخوة الأكارم لم يطّلعوا على ما بسطته من القول الصريح الواضح، وشغلهم ما جاء على غلاف الكتاب عن متابعة عرضي للموضوع ، واعتذاري عن الجزم ، ومن التردد في القطع بما لا تسوّغه أصول البحث العلميّ . ومن ثمّ انصبّت جهودهم في سبيل واحدة ، هي أنّ الكتاب لابن شُقير قطعًا ، بلا شكّ أو تردّد .

أمّا الأدلّة التي اعتمدوها لذلك فتتلخّص فيما يلي : نصُّ ابن مسعر على نسبة الكتاب إلى ابن شُقير (٤) ، وذكرُ "مختصر" نحويّ للمؤلّف في الخطبة (٥) ، واشتمالُ "الجمل" على مصطلحات وأقوال وأسماء وأحكام لا يصحّ إسنادها إلى الخليل ، لتأخّرها عن وفاته أو شهرتها الكوفيّة أو خلافها ما عُرف عنه في المصادر المتداولة . وابن شُقير أحقّ بهذا كلّه ، لما عُرف من تاريخ حياته وتلفيقه بين المذهبين وتأليفه كتابًا اسمه "المختصر في النحو" . وهذه الأدلّة ، وإن كان ظاهرها الصحّة والسلامة، لا تخلو من الحاجة إلى النظر والاختبار، وهو ما نعرض له الآن ، إن شاء الله تعالى .

فنصّ ابن مسعر كان لنا وقفة عنده ، في مقدمة الطبعة الأولى من الكتاب (٦) ، تغنينا عن التلبّث والتكرار . وأمّا المختصر النحويّ" فليس ثمة ما ينفي أنّ للخليل بن أحمد مثله . ذلك لأنّه كان له تأليف في النحو، خلافًا لما تعارفه المعاصرون . وإذا كان السيوطيّ قد نقل (٧) عن الزُّبيديّ أنّ الخليل لم يؤلّف حرفًا في النحو ، ولم يرسم فيه رسمًا، فهو نفسه ينقض ما نقل ، ويثبت أنّ للخليل مؤلّفات نحويّة لا مؤلّفًا واحدًا . فأنت تراه، حين يعرض لصنيع الرمّانيّ في مزج النحو بالمنطق ، ينكر عليه ذلك ثُم يقول (٨) : "ومتى عهد الناس أنّ النحو يُمزج بالمنطق ؟ وهذه مؤلّفات الخليل وسيبويه ومعاصريهما ومن بعدهما بدهر، لم يُعهد فيها شيء من ذلك" . فالنصّ بالنصّ ، والحديد بالحديد يُفلح . بل إنّ قوله هنا مقصود محقّق، وما أورده قبلُ هو رواية مرسلة لا تقف إزاءه في الحجاج.

والمشهور أن أوّل كتاب في نحو الكوفة هو – كما قال ثعلب (٩) – ما صنّفه الرؤاسيّ أستاذ الكسائيّ والفرّاء وسمّاه "الفيصل" . وقد قال الرؤاسيّ نفسه : "بعث الخليل إلي يطلب كتابي ، فبعثت به إليه ، فقرأه ووضع كتابه" (١٠) . وحسبنا من هذا أنّ للخليل كتابًا في النحو ، وليس علينا أن نناقش صدق نقله عن "الفيصل"، لأنّه أمر خلافيّ لا قيمة له فيما نحن بصدده . وغير بعيد أن يكون ذلك الكتاب هو المختصر النحويّ . وما أكثر ما وضع قدماء النحاة من المختصرات ! فليس ابن شُقير أحقّ به من غيره . والذي أحفظه من قديم مطالعاتي أنّ الخليل صنّف الغفير من الكتب ، غير أنه لم يدوّن كلّ ما عنده ، ولمّا سئل : لم أغفل بعض علمه ولم يؤلّفه فيما صنّف ؟ أجاب بأنه ترك ذلك لمعاصريه ومن بعده، ليكون لديهم ما يعملون .

وكذلك شأن المصطلحات والأقوال والأسماء والأحكام التي اعتمدوها ، بل هو أيسر وأوضح في الدلالة على ما نحن فيه . وقد كنت أشرت إلى هذه المثيرات في مقدمة الطبعة الأولى (١١) ، ورغبت إلى الباحثين أن يتعقّبوها

بالعناية والتحقيق ، ليخلصوا إلى النتائج السليمة في نسبة كلّ منها إلى مقحمها في الكتاب . وبذلك يُعرف الأصلُ الذي كان عليه النصّ قبل إقحام هذه الزيادات ، والتاريخُ التقريبيّ لكلّ واحدة منها ، ليتسنّى لنا أن نتعرّف من ألحقها أو عصره ومذهبَه .

على أنّ الزملاء الأكارم انصرفوا إلى ظاهر العبارة، ولم يتلمّسوا كلّ جزئيّة بدقّة على حدة، ليستنبطوا منها حكمًا خاصّاً ، ثمّ يجمعوا تلك الأحكام المتفرّقة مقدّماتٍ للنتائج المرتقبة في تحقيق نسب الكتاب . ولهذا كانت أحكامهم هشّة لا تثبت أمام الاختبار ، وتحتاج هي إلى مراجعة وتقويم ، اعتمادًا على معطيات النصوص نفسها معارضة بما عُرف من تاريخ النحو .

وقد بدأتُ بهذه المحاولة ، لأتبيّن مدى صلة ابن شُقير بنصوص هذا الكتاب ، فرجعت إلى المصادر النحويّة استقري فيها ما له من أقوال وأحكام وتوجّهات ، فإذا بي أُفاجأ بالدهشة والعجب العُجاب . نعم ، فقد حشدتُ كلّ ما له في التراث النحويّ ممّا وقفت عليه من كتب – وما أكثرها – فكانت الحصيلة بضعة عشر نصّاً ، جمهورها روايات أدبيّة أو لغويّة عن شيوخه ، وليس له من الجهد النحويّ الخاصّ به شيء يذكر . إنه راوٍ للأخبار والأشعار ونادرٍ جدّاً من الأحكام النحويّة . ولهذا وُصف في كتب التراجم بشهرته راويًا لمصنّفات الواقدي من المغازي والسير وغيرها (١٢) .

وكلّ ما اجتمع لديّ من نقول نحويّة له هو أربعة نصوص لاغير ، أحدها (١٣) لا صلة له البتّة بكتابنا هذا ، لأنه رواية عن الكوفيّين أنّ أيّ من أيُّهم" فيها معنى الشرط ، فلا يعمل فيها ما قبلها . والثاني (١٤) يُخالف ما جاء في الكتاب عن "ليس" ، إذ يُجاري معاصريه بأنها حرف بمنزلة "ما" النافية ، وهي في "الجمل فعل مع كان وأخواتها" (١٥) . والاثنان الباقيان قد يكون لهما صلة واهية تترجّح بين السلب والإيجاب ، والمرجوح منهما الثاني :

فهو يجاري بعض النحاة في أنّ أصل الإعراب للأسماء والأفعال معًا (١٦) . وهذا يشبه أن يكون منه ما جاء في "الجزم بالدعاء" من كتابنا (١٧) ، لأنه يجعل فعل الأمر مجزومًا لا مبنيّاً . بيد أنّ سائر ما في الكتاب ، من عرض لمسائل الأفعال غير المضارعة ، تراه مخالفًا لهذا الاتجاه جملة وتفصيلاً . أضف إلى ذلك أنّ مصطلح الجزم لم يكن القدماء يخصّون به الإعراب ، وربّما ذكروه في معرض البناء ، كالذي نراه لدى سيبويه غير مرّة (١٨) .

ثمّ تقرأ عن ابن شُقير قول بعض النحويّين (١٩) : إنّما بُنيت الضمائر على الحركات لا على السكون لأنها في مواضع الأسماء المُعرَبة، خلافًا للمبهمات التي كان بناؤها على السكون . وقد ترى لهذا القول صدًى خافتًا في : النصب على البنية، والجزم بالبنية ، وهاء التنبيه من "الجمل" (٢٠) . ولكنّك تصطدم بما يناقضه أصلاً في : الرفع بالبنية ، والرفع بالذي ومن وما (٢١) فما رواه ابن شُقير عنهم ليس له سلطان سائد في الكتاب .

ومن هذا كله يتبيّن لك أنّ حضور ابن شُقير في الجمل" مفقود ، فلا يصحّ أن يذكر معه . بله أن يُنسب إليه بشكل من الأشكال . ولذا كان ذكره في نسخة واحدة من الخمس ، وجاء ممرَّضًا لا يسمح بالاعتماد ، على حين ثَبَتَ اسم الخليل بن أحمد في جميع النسخ محقّقًا موثّقًا . فهل يكون الكتاب للخليل ؟

وقبل الإجابة نقول : قد يكون ابن خالويه أحقّ بصحبة الجمل" هذا من ابن شُقير . إذ رُوي عن كتابه المسمّى بـ "الجمل" أنه فيه (٢٢) : لام التعجّب غير الجارّة نحو : لظرُفَ زيدٌ ، ولَكرُمَ عمروٌ ، بمعنى : ما أظرفَه وما أكرمَه ! وهذا يكاد يكون بنصّه في لام التعجّب" من كتابنا المعهود (٢٣) .

نصيب الخليل :

نعود الآن إلى السؤال الذي أرجأنا الإجابة عنه ، ولكن لنصوغه بشكل آخر : الكتابُ كلُّه للخليل أم بعضه ؟ وما هو نصيبه من مجموع النصّ الذي فيه ؟

والجواب عن هذا تراه في الكتاب نفسه ، وكنتُ أنتظر أن يتجرّد له بعض الباحثين ، ليكفيني مؤونة المشقّة في الجمع والتحليل والتركيب ، إذ حسبي من الجهد ما لقيت في تحقيق النصّ وخدمته حتى الآن . ولكن ما دام الأمر قد فات الزملاء فلابدّ أن أُتابعه بنفسي ، وأبحث

مقدّماته ونتائجه ، بما يُيسرّ اللّه – تعالى – من هداية وتوفيق .

فالنصّ في الكتاب مضطرب جداً بين النسخ كلّها : نسخة الأصل والنسخ المساعدة . إنها في مجموعها خمس، والاتفاق بينها عامّةً قليل ، في حين أنّ الخلاف كثير كثير ، حتى إنّي لم أجد مثله قطّ فيما اطلعت عليه ، من مصادر التراث إلى يومنا هذا . وفي هذا الخلاف الشائك المعقّد العنيف الذي عانيت منه أيّةَ معاناة ! يكمن جواب السؤال المطروح ، فيكون منه – إن شاء اللّه عزّ وجلّ – نتائج صالحة للتوثيق فيها الطمأنينة والرضا .

فلسوف ترى ، في الإخراجة الجديدة لـ "الجمل" ، أنّ ما اتفقت فيه كلّ النسخ يكاد ينحصر في مقدار نصف النصّ . وهذا النصف نفسه كان فيه خلاف كثير جداً بينها، في الحروف والكلمات والجمل والعبارات والتقديم والتأخير والزيادة والحذف ... حتى إنك لتقول : إنّما واقع اتفاقها في الربع ، بل الربع كثير .

فلو ذهبتَ إلى أنّ النصّ الأصليّ هو ما اتفقت عليه كلّ النسخ لسقط من الكتاب كلّ العناوين التالية ، مع ما تحتها من المسائل والشواهد والأحكام والتفسير: النصب بإضمار "كان"، والخفض بالإضافة، والخفض بإضمار "رُبّ" ، ولام الوعيد، ولام التوكيد ، ولام جواب القسم، واللام التي في موضع "عن" ، ولام المدح ، ولام الذمّ ، واللام التي في موضع "على" ، واللام التي في موضع الفاء ، واللام التي في موضع "إلى" ، واللام التي في موضع "أنْ"، ولام جواب "لولا" ، ولام الطرح ، ولام جواب الاستفهام، ولام الاستفهام ، ولام السِّنخ ، ولام الابتداء ، وهاء العماد، والهاء التي تقع على المذكّر والمؤنّث ، والواو التي في معنى "رُبّ"، والواو في القسم، وواء النداء، والواو التي تتحوّل ياء، واختلاف "ما" في معانيه ، وتفسير الفاءات، والفرق بين "أم" و "أو" . هذا بالإضافة إلى تعداد وجوه كلّ موضوع رئيس من الموضوعات العشرة الأولى في الكتاب.

ثمّ تجد العناوين التالية يسقط منها الكثير، ويبقى من سطورها ما يلي :

العنوان	السطور الباقية	العنوان	السطور الباقية
النصب من مفعول	١ من ١٥	الجزم بالنهي	٣ من ١٠
الرفع بالنداء المفرد	٣ من ٢٣	الجزم بالمجازاة وخبرها	٣٠ من ٨٠
الرفع بالبنية	١ من ١٢	الجزم بالحذف	٣٠ من ١٤٠
الرفع بالحكاية	١٥ من ٥٠	لام التعجُّب وهاء الاستراحة	١ من ٦
الرفع بالقسم	٣ من ٩	هاء التنبيه	١ من ٢٦
الجرّ بـ"عن" وأخواتها	١ من ١١	تاء فعل المؤنث	٥ من ٢٣
الخفض بالجوار	١٥ من ٥٠	واو العطف	٤ من ١٢

فإذا حذفت هذا كلّه ، مع ما اختلفت فيه النسخ من الزيادة والنقص ، سقط بحذفه كثير من المصطلحات والأقوال والأسماء والأحكام المثيرة للتساؤل والانطلاقِ وراء الظنون والأوهام . وأوّل ما يسقط في هذا الزحام ابن شُقير وعنوان "وجوه النصب"؛ لأنهما وردا في نسخة وحيدة . ثمّ يتوالى بعد ذلك ما كان بين وفاتي الخليل وابن شُقير ، كالبيت (٢٤) المنسوب إلى ابن دُريد، و"قال البصريّون"، و "ذكر النحويّون"، و "عن الفرّاء"، و"ذكره سيبويه النحويّ"، ووصفُ يونس بـ "النحويّ"، وكثيرٌ من أسماء الشعراء أصحاب الشواهد . بل إنّ الخليل الذي ورد ذكره بضع مرّات ، في النصّ عدا عناوين النسخ ، ليسقط ذكره هذا أيضًا ، ماخلا مرّة واحدة وردت في الرفع بخبر "إنّ" . وهي قال الخليل بن أحمد" .

والذي تبيّن لي ، من خلال مصاحبتي لهذا الكتاب ومدارسته ، ومتابعة الخلاف الحادّ بين نسخه المخطوطة ، واختلاف مستوياته المنهجيّة والمذهبيّة والتعبيريّة والاصطلاحيّة والاستدلاليّة (٢٠) ... أنّ ما يتضمّنه الآن هو مجموعة جهود من النحاة ، لها أصل قديم دقيق محكم مختصر ، تداولته أقلام المطّلعين من النحويّين في القرنين الثالث والرابع ، بإلحاق بعض الموضوعات الرئيسة والمسائل والأحكام والأدلّة والشواهد والتعليقات ، فأصبح على هذه الصورة من التداخل والاختلاف . ولذا؛ فإنّ ما اتفقت فيه جميع النسخ من النصّ – وقد رأينا أنه بمقدار ربع الكتاب – يمثّل أقرب مضمون للأصل الذي وضعه مؤلّفه الأوّل . وهو الخليل بن أحمد الفراهيديّ ، بلا شكّ أو تردّد . وقد احترزت بقولي هو أقرب مضمون للأصل" ، لئلاّ يُظنّ أنه كلّه للخليل .

فقد عاش كتاب "الجمل كما عاش كتاب "العين"، يُقحم فيه تلاميذ الخليل ومن خلف من النحاة ما عنّ لهم ويُزوّدونه بالمعلومات المتلاحقة في نسخه المختلفة المتكاثرة ، حتى وصلت إلينا هذه النماذج المضطربة المتشابكة ، لا يجمع بينها إلاّ اسم الخليل ونصوص متفرّقة في طيّات الزيادات المتواليات مع الأيّام . وكذلك لبثا حقبة من الزمن مجهولين أو كالمجهولين ، ثمّ تناولتهما الألسن والأقلام بالطعن في النسب ، والانتحال والادعاء لمن قارب أو شابه أو أراد .

وشبيه بكتابنا هذا ، من حيث التزيّد والإقحام والتوسعة والتشابك ، ما نُشر من "نوادر" أبي زيد الأنصاري . فقد كان أبو زيد جمع في كتابه عن العرب عبارات من كلامهم ، وعنهم وعن المفضّل الضبّي وغيره بعض الأراجيز والمقطّعات الشعريّة ، فأصبح كُتَيِّبًا لطيفًا من النصوص الأدبية ، نادرًا فيه التفسير والشرح، وخاليًا من الاستطراد والتداخل ثمّ رواه لتلامذته أمثال التوّزيّ والسِّجستانيّ والرِّياشيّ ، فالحق به هؤلاء وغيرهم ، كالأصمعيّ وابن الأعرابيّ والمازنيّ والسكريّ والمبرّد وثعلب والأخفش الأصغر ، تعليقات لغويّة ونحويّة مضمّنة نصوصًا من الشعر والأراجيز ، فإذا هو يتضاعف ويتضخم وتغلب عليه الصبغة اللغويّة، فيُطلق عليه الأزهريّ اسم "النوادر الكبير" (٢٦) ، ويُنشر بين أيدينا تحت عنوان "النوادر في اللغة" . بل ترى فيه عبارة تكاد تُشجّع على نسبته إلى غير أبي زيد فقد جاء في أواخر متنه (٢٧) : "هذا آخر كتاب المازنيّ . ويسير أن تُضلّل هذه المتعجّلين من الورّاقين والقُرّاء ، فيظنّوا الكتاب للمازنيّ أبي عثمان .

وعندي أنّ ابن مِسعر لم يكن محقّقًا، عندما نسب كتاب "الجمل" إلى ابن شُقير، بل أزعم أبعد من هذا، فأقول : إنه نقل هذه النسبة عن غيره ، ولم يطلع هو على الكتاب بنفسه . والدليل أنه حين ادعى تلك النسبة ذكر أنّ مؤلفه "يقول : النصب على أربعين وجهًا، والرفع على كذا" (٢٨) . والنصب فيما بين أيدينا واحد وخمسون وجهًا أو ثمانية وأربعون ، والرفع واحد وعشرون وجهًا (٢٩) . فوهمه في عدد وجوه النصب ، وكنايته لعدد وجوه الرفع ، يثبتان أنه لم يكن بين يديه نسخة من "الجمل" حين تحدّث عنه ، وأنما سجّل ما كان قد سمع أو قرأ من قبل ، على غير تثبّت أو تحقيق .

وأنت تستشعر هذا واضحًا من شكّ المؤرّخين في قوله، لأنهم يستقون منه باحتراس أو تمريض . فهذا ياقوت يقول (٣٠) : "قرأت في كتاب ابن مِسعر أنّ الكتاب الذي يُنسب إلى الخليل ، ويُسمّى الجمل، من تصانيف ابن شُقير" . والسيوطيّ ينقل عبارة ياقوت (٣١) . أمّا الصفديّ فيصوغ عبارته بارتياب وتوهين ، كما يلي : "ويقال : إنّ الجمل الذي للخليل هو لابن شُقير" (٣٢) . ولا يخفى عليك ما في هذه العبارة ، من إثبات نسبة الكتاب إلى الخليل ، وعدم الطمأنينة إلى دعوى ابن مِسعر في هذا الموضوع .

فإذا صحّ ما ذهبنا إليه – وهو صحيح ، إن شاء الله تعالى – اعترضتْ سبيله قضيّة المصطلحات والأحكام التي استبعد الزملاء الأحبّة صلتها بالخليل . وهنا نذكّر بما

وصلنا إليه من سقوط الكثير من هذه لإقحام خلفاء المؤلّف ومَن كان بعدهم ذلك . وما يَثبت بعدُ فهو محلّ النظر والحوار ، وله وجهُ دليلٍ وَجيهٌ يُوافق ما انتهينا إليه . فقد اعتمد فيه هؤلاء ، شأن جمهور معاصرينا من الدارسين ، على المقولات الشائعة في تقسيم المصطلحات تقسيمًا حاداً بين البصريّين والكوفيّين ، وتوزيع الأحكام النحويّة على العلماء توزيعًا جازمًا ، حتى كأنّ ما نُسب إلى أحدهم قد انفرد به واختصّ ، فلا يُنازعه فيه أحد ولا يُشارك، ولا يجوز أن يرد ذكره معه أبداً . فعلى رِسلكم – أيّها الإخوة – لأنكم حجّرتم واسعًا وجريتم في غير مضمار .

فالواقع في تاريخ العلوم أنّ الاصطلاح، في مرحلتي النشوء والتأسيس ، يكون رجراجًا متقلّبًا تتداوله الألسن ، دون نضج واستقرار واختصاص بمكان أو إنسان . وبعد مرور تلك المرحلتين تتوزع المصطلحات المختلفة ، بشكلٍ ما يناسب التوليد والاتجاه ، ويختصّ كلّ منها بمذهب أو منحى أو عَلَم ، مع احتمال التداخل والتبادل أيضًا . ولا يكون التوضّع الحادّ الجازم إلاّ في مراحل متأخّرة من تاريخ العلم نفسه . لقد غابت هذه الحقائق عن الباحثين المعاصرين ، فراحوا يوزّعون الأحكام على القدماء ومصنّفاتهم ، بوساطة الانقسام الاصطلاحيّ النهائيّ . ويفرضون عليهم توجّهات ومذاهب بعيدة عنهم كلّ البعد . وبذلك حصل التحجير للواسع والجري في غير مضمار .

ومثل هذا ما وقع فيه الزملاء الأحباب . فقد نظروا إلى بعض المصطلحات في "الجمل" نظرة استبداد واعتساف ، معتمدين القسمة النهائيّة للاصطلاح بين البصرة والكوفة ، فرأوا وجوب صدورها عن الكوفيّين، وكان ابن شُقير أحقّ بها، لورود اسمه بشكلٍ ما في ظاهر إحدى النسخ الخطيّة ، وشهرته بالنزعة البغداديّة الملفّقة بين المذهبين . لقد فاتهم أنّ المتأخّرين من النحاة هم الذين اتضحت في شخصيّاتهم تلك القسمة النهائيّة ، بعد مراحل من النماذج والتداخل والتبادل والاشتراك .

فقد شاع في مصنّفات المتأخّرين والمعاصرين مثلاً أنّ الجزم خاصّ بالإعراب عند البصريّين، وهو يعمّ الإعراب والبناء لدى الكوفيّين ، وأنّ الوصف في مذهب أهل البصرة يقابله النعت في مذهب أهل الكوفة ، والجرّ تقابله الإضافة أو الخفض ، والصرف والمنع من الصرف يقابلهما الإجراء وغير الإجراء ... هذا ، مع أننا قد رأينا فيما مضى أن سيبويه عبّر بالجزم في كلامه على فعل الأمر ، وكذلك كان شأن الخليل فيما روى الخوارزميّ (٣٣) عنه . وأنت ترى في كتاب سيبويه ذكر النعت مع الوصف ، ونسبة الإضافة إلى حروف الجرّ (٣٤) ، وتلفيق نسخ "الجمل" بين الخفض والجرّ أيضًا (٣٥) ، كما ترى الخليل وسيبويه يعبّران بالإجراء وعدمه عن الصرف للاسم بالتنوين والمنع منه (٣٦) . وما ذلك إلاّ لأنّ الاصطلاح آنئذٍ لمّا يكن قد لزم الانشعاب والتوضّع في الأحياز والمذاهب والأعلام . ومن ثَمّ وجب علينا أن نرفق في استخدام المشرط ، ونُعيد النظر مراراً ، قبل أن نحشر العلماء والنصوص في منزع أو اتجاه أو مذهب . ولا غرو أن يكون للخليل ، وهو مؤسّس ومنظّر ومعجمي ، استخدام بعض المصطلحات التي صارت بعد من تراث الكوفيّين .

وكذلك شأن الأحكام والتوجيهات التي يُستبعد أن تصدر عن الخليل ، بل أمرها أيسر . فكثيراً ما يُحتكم في أمثالها إلى الشائع المشهور من المقولات ، دون التمثّل لأحوال الإنسان عامّة ، وما يجدّ في حياته العلميّة من معلومات أو آراء أو توجّهات . ولذا نرى الدارسين إذا وقفوا على رأي لأحد العلماء ، ثمّ واجههم له قول آخر يُخالفه أو يُناقضه، أنكروه بلا تريّث أو احتمال . لكأنّ العالم عند هؤلاء سجلّ دُوّن فيه لكلّ أمر حكمٌ وحيد ، ثمّ خُتم عليه ، فلا يكون خلاف له ولا تبديل ولا نقص ولا زيادة. أو قل : هو في أذهانهم تمثال أصمّ ، جمدت فيه الهيئة والملامح ، وتحجّرت حتى لتستعصي على جميع العوامل والمؤثّرات ، وتحتفظ بدقائقها وتفصيلاتها رغم

الحدثان . لقد نسوا أنّ العالم الكبير يتابع التفكير في المسائل ، على مرّ السنين والأيّام والساعات واللحظات، ويُعيد النظر فيها مراراً مع أعماله المختلفة وفي يقظته وأحلامه ، فتتولّد لديه وجهات مختلفة تُجدّد الرأي ، وتُقدّم حلولاً متعدّدة وأحكاماً متقاربة أو متباعدة . هذا شأنه إذا عاش عمراً قصيراً ، في عهد استقرار العلم وتكامل بنيانه. فكيف به إذا عُمّر أكثر من سبعين سنة ، في مراحل تأسيس علم العربيّة وترميم أُصوله وتوليد فروعه ؟

فالخليل كان ، بلا شكّ ، يُجيل الفكر في المسائل العارضة والمترسّبة في ذاكرته ، ويُقيم بينها حواراً متواصلاً ، ليجد الروابط القريبة والبعيدة التي توحّد أو تُفرّق ، ويُنشئ تحتها الأصول الناظمة والقواعد الضابطة . وفي أثناء ذلك كلّه ، بلا شكّ أيضاً ، ينثر بين أيدي مريديه مقولات مختلفة أو متقاربة ، يجمع ما بينها الفكر الحيّ المتجدّد الدؤوب . كذلك هو حال الكبار في العلوم ، من أمثال الخليل وسيبويه والفرّاء والأخفش الأوسط والفارسيّ، حتى أصبحنا نجد للواحد منهم مذهبين في المسألة أو ثلاثة، أو يكون فيها ذا مذاهب (٣٧) .

قد تقول لي : أنت تُعمّم ههنا وتتناسى أنّ سيبويه أخذ عن الخليل كلّ ما عنده من الدراسات النحوية والصرفية، حتى كأنه كان موكّلاً بألاّ يترك له رأياً متّصلاً بقواعدهما ومسائلهما إلاّ دوّنه (٣٨) . ولو رجعنا إلى "كتاب" سيبويه، نُعارض به ما بقي في "الجمل" بعد إسقاط المقحمات، بغية تعرّف صلته بالخليل، لكانت النتائج على غير ما ذهبت إليه .

والجواب : أنّ الاعتماد على كتاب سيبويه ، في استيعاب جهود الخليل النحويّة ، أمر يقتضي النظر والاختبار . فما الدليل على أنّ الخليل حصر كلّ جهوده هذه في "الكتاب" ؟ لقد كان للخليل نشاط نحويّ قبل أن يولد سيبويه ، وقبل لقائه إيّاه في البصرة (٣٩) . ثمّ كان له مجالس مع العلماء والمريدين والقاصدين والباحثين والسائلين والأعراب ... في غياب سيبويه ، كما تنقّل كلّ منهما في بعض البلاد الإسلاميّة دون الآخر . ولا شكّ أنّ تلك النشاطات والمجالس والرحلات حدث فيها ، من المدارسات النحويّة ، ما لم يدركه سيبويه ، وتناقلته الرواة والمجالس والمصنّفات .

هذا أبوعبدالله محمّد بن أحمد الخُوارزميّ (ت ٣٨٧هـ)، يتحدّث في "مفاتيح العلوم" عن النحو ، ويقف عند وجوه الإعراب وما يتبعها ، فيورد للخليل (٤٠) من المصطلحات والنصوص ما لا تجده في "الكتاب" . ومن ذلك حديثه عن التوجيه والنجر والقعر والإرسال والتيسير والإضجاع والتوقيف والتفخيم للنبر . وإنك لتقف في ذلك على ما يخالف بعض نصوص سيبويه ، كالحديث عن الضمّ بأنه ما وقع في أعجاز الكلم غير منوّن نحو باء : اضربْ . بل لو أنك بحثت عن هذه النصوص في "العين" لرجعت بخُفَّي حُنين .

وممّا تفقده في "الكتاب" ، من نشاط الخليل النحويّ، ما كان بينه وبين الليث بن المظفّر حواراً ورد (٤١) بعضه في "العين"، وبعضه الآخر في المصادر التراثيّة . هذا مجلس لهما يدور على العقود الملحَقة بجمع المذكّر السالم، والعلّة في كسر فاء "عشرين" دون أخواتها . وثمّة مجلس بين الخليل والأصمعيّ ، يكون فيه الحديث عن الفرق بين الخفض والجرّ ، وسؤال يُطرح على الخليل لبيان العلّة في جعل الرفع للفاعل ، فيقول : الرفع أوّل حركة ، والفاعل أوّل متحرّك . فجعلوا أوّل حركة لأوّل متحرّك (٤٢) .

بل ها هو ذا مجلس للخليل مع سيبويه نفسه (٤٣)، لا تراه مدوّناً في "الكتاب" . فقد سئل الخليل عن قول الله ، تعالى (٤٤) : ﴿ لَنَنزِعَنَّ ، من كُل شِيعةٍ أيُّهُم أشَدُّ على الرَّحمن عِتِيّاً ﴾ ، فقال هذا على الحكاية ، كأنّه قال: لَنَنزِعَنّ من كلّ شيعة الذين يُقال : أيُّهم هو أشَدّ عِتِيّاً؟ فقال سيبويه : هذا غلط . وألزمه أن يُجيز : «لأضربَنَّ الفاسقُ الخبيثُ» ، بالرفع على تقدير : لأضربَنَّ الذي يُقال

له : هو الفاسق الخبيث ، بالرفع . وهذا لا يُجيزه أحد .

وأبعد من هذا كلّه ، في الدلالة على وهن الاحتجاج باستيعاب "الكتاب" لنشاط الخليل النحويّ، أنه لا يستوعب جهود مؤلفه بعينه . ومن ذلك ما كان بينه وبين قاضي البصرة محمّد بن عبدالله الأنصاري ، في مسألة الجمع لكلمة «جواب» ، إذ لم يُجز سيبويه جمعها لأنها مصدر ، ولا يُجمع من المصادر إلاّ ما سُمع ، كالأمراض والأوجاع والآلام (٤٤) . ولعلّك تذكر ما عُرف بالمسألة الزُنبوريّة، وشيوعتها بين العلماء والمبتدئين حتى يومنا هذا ، وخطرَها في حياة سيبويه وآماله ونشاطه . إنها ، مع هذا كلّه ، غائبة عن "الكتاب" ليس لها فيه ذكر أو إشارة . بل إنّ الموضوع الذي يتعلّق بحكم أمثالها مفقود . ومن ثَمّ فإذا كان "الكتاب" لا يُحيط بجهود مصنّفه فكيف لنا الادعاء بأنه يُحيط بجهود الخليل ، واتخاذ ذلك الادعاء حَكَمًا في الفصل بين ما هو من تُراث الخليل وما ليس كذلك ؟

تقولون لي : ما وصلتَ إليه حسن لا بأس به . فقد أطلتَ مرماك وأبليتَ بلاء طيّبًا . غير أنّ ما جئت به هو استدلال للنفي ، وليس قاطعًا فيما نصبت نفسك له . إنه يهزّ أركان ما احتجوّا به لإبعاد الخليل عن "الجمل" ، ويدفع ما ذهبوا إليه . ولكنّه لا يُثبت حقّه في تصنيفه ، وإنما يرجّحه ترجيحًا فحسب ، لأنّ نفي النفي ليس إثباتًا فيما نحن متنازعون . والجواب : نعم هو استدلال مُرجّح غير قاطع ، وحسبه أنه زعزع تلك الأركان ، واستبعدها من ساحة الحوار . إذ في هذا ما يفتح المجال لتقبّل الأدلّة القاطعة بعدُ بالطمأنينة والرضوان .

فقد رأينا فيما مضى أنّ ثلاث نُسخ خطّيّة من الكتاب تثبت أنه للخليل بن أحمد ، مع إشارة مُمرِّضة في إحداها إلى ابن شُقير . وقد طُعن في هذه الدلالات المُثبتة ، واستُجيب للإشارة المضعَّفة بأدلّة بسطنا تداعيها الواحدة تلو الأخرى ، كما رأيت . ثمّ ها هما نُسختان أُخريان أقف عليهما بعد الإخراجة الأولى لـ "الجمل" ، فتكون فيهما نسبة الكتاب إلى الخليل خالصة صريحة ، لا يُمازجها شكّ أو ارتياب . وفي هذا ، كما ترى ، دليل جديد على صحّة ما رجّحناه ودفعنا كلّ خلاف له .

ثم ها نحن أُولاء نُفاجئ بالدليل القاطع، في إحدى هاتين النُسختين ، فنضع أيدينا على الحَكَم الفصل وثالثة الأثافيّ . إنهما عبارتان انفردت بهما عَرَضًا النُسخة المَوصليّة في نهاية موضوع التاء التي تُشبه تاء التأنيث ، إذ يُعقّب على بعض الأسطر هناك بما يلي (٤٦) . "فقال غير الخليل : لبست طيالستهم ... وإنما فُتحت التاء ههنا في موضع النصب لأنّ هذه هاء التأنيث" . ويلي هذا عبارات تُتمّم القول نفسه ، ليُقال بعده : "نرجع إلى كلام الخليل" . وبهذا الرجوع يتوالى الحديث عن تاء الوصل وما بعدها إلى آخر الكتاب .

أفلست معي الآن أنّ في هذا الإقحام دليلاً جازمًا ، على أنّ أصل "الجمل" للخليل ، أُلحقت به زيادات لا تُخلّ بصحّة النسبة وأصالة المحتد ؟ فقد جاء الحقّ وزهق الباطل . والحمد لله ربّ العالمين .

وقد لا نستطيع تحديدَ النصّ الذي وضعه الخليل، لنميزه من الزيادات المقحمة ، وتنسيقَ تلك الزيادات زمانًا ومكانًا وإنسانًا ، لنتعرّف هؤلاء الذين ألحقوها ، والاتجاهات النحويّة الموجّهة لهم . إلا أنّنا ، على كلّ حال، نستطيع أن نُردّد ما قرّرناه قبل ، بثقة وطُمأنينة . وهو أنّ ما بقي من النصّ بعد إسقاط ما اختلفت فيه النُسخ كلّها ، من زيادة ونقص ، يمثّل أقرب صورة لما وضعه الخليل . وهذا يعني أنّ مقدار ربع الكتاب هو موضع البحث والتنقيب، لتُجرّده من شوائب التزيّدات، ونحصل على نصّ موجز لطيف محكم ، يُقدّم للناس صنيع الخليل . ومثل هذا التجريد إنما يتحقّق – إن شاء الله – بجُهود الباحثين والدارسين ، بعد اكتشاف نُسخ من "الجمل" عتيقة موثّقة، أو نصوص تساعد في هذا المضمار . وما ذلك على الله بعزيز .

الهوامش والمصادر

١ - صدرت الطبعة الأولى لكتاب "الجمل في النحو" سنة ١٩٨٣ عن مؤسسة الرسالة في بيروت . وأنا في العمل لإخراجه بمعونة نسخ أخرى مخطوطة ، إخراجة جديدة منقحة ومزيداً فيها .

٢ - انظر المحلى في وجوه النصب المنسوب إلى ابن شُقير ، مطبوعة مؤسسة الرسالة عام ١٩٨٧.

٣ - الجمل في النحو، ص٥ - ٢٣.

٤ - تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين للمفضل بن محمد التنوخي ، ص٤٨ - ٤٩ . الرياض عام ١٩٨١ .

٥ - الجمل في النحو ، ص ٣٣ .

٦ - المصدر نفسه ، ص١٣ .

٧ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ١ : ٨٠ - ٨١ . القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

٨ - بغية الوعاة للسيوطي ٢ : ١٨١ . القاهرة ١٩٦٤ .

٩ - الفهرست للنديم ، ص٧١ . طهران ١٩٧١ .

١٠- المصدر نفسه ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ٦ : ٤٨٠ . القاهرة ١٩٣٠ . ونزهة الألباء للأنباري ، ص٥٥ . القاهرة : دار نهضة مصر .

١١ - الجمل في النحو، ص٦- ٧.

١٢- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ١ : ٣٤ - ٣٥، القاهرة ١٩٥٠، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٤ : ٨٩ .

١٣- إعراب القرآن للنحاس ٣ : ٢٥، بيروت ١٩٨٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١: ١٣٤، بيروت : دار الكتاب العربي، والبحر المحيط لأبي حيان ٦: ٢٠٩، دمشق ١٩٨٣.

١٤- شرح قطر الندى لابن هشام ، ص٢٨، القاهرة ١٩٦٣.

١٥- الجمل في النحو ، ص١١٨-١٢٧.

١٦- الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص ٨١ ، القاهرة ١٩٥٩ .

١٧- الجمل في النحو، ص٢٠٦ .

١٨- الكتاب لسيبويه ، ١: ٣٢١ - ٣٢٣ ، بولاق ١٩٠٠ .

١٩- إعراب القرآن للنحاس ، ٥ : ٢٥٥.

٢٠- الجمل في النحو ، ص ٨٥، و٢٠٥و ٢٦٦ .

٢١- المصدر نفسه ، ص١٥٧ .

٢٢- مغني اللبيب لابن هشام ، ص٢٦١ ، دمشق ١٩٦٤ .

٢٣- الجمل في النحو ، ص ٢٥٤.

٢٤- المصدر نفسه ، ص ١٦٣ و٥٠ و ١٤٢ و ١٥٦ و ٢٢٨ و ٦١ و٢٣ و١١٣ و١١٥ و١٣٤ و١٨١.

٢٥- المصدر نفسه ، ص٦ - ٧ .

٢٦- تهذيب اللغة للأزهري ١ : ١٢ ، القاهرة ١٩٦٤ .

٢٧- النوادر في اللغة لأبي زيد، ص٢٣٠، بيروت : دار الكتاب العربي.

٢٨- تاريخ النحويين من البصريين والكوفيين ، ص٤٨ - ٤٩ .

٢٩- الجمل في النحو ، ص٣٥ و١١٧.

٣٠- معجم الأدباء ٣ : ١١ .

٣١- بغية الوعاة ١ : ٥٦٠ .

٣٢- الوافي بالوفيات للصفدي ٦ : ٣٤٩ ، طهران ١٩٦١ .

٣٣- مفاتيح العلوم للخوارزمي، ص٣٠ ، القاهرة ١٣٤٢ .

٣٤- الكتاب ١ : ٦٦ و٢١٥ - ٢١٦ و ٢: ٣٤٧ و٣٠٤ .

٣٥- الجمل في النحو، ص١٧٢-١٨٧ .

٣٦- الكتاب ٢ : ٥ و ٤٢ .

٣٧- الخصائص لابن جني ١ : ٢٠٠- ٢٠٨ ، القاهرة ١٩٥٢ .

٣٨- المدارس النحوية لشوقي ضيف، ص٣٣ - ٣٤ و ٥٧ ، القاهرة ١٩٦٨.

٣٩- ولد الخليل بن أحمد سنة ١٠٠، وسيبويه سنة ١٣٠ تقريبًا ، ودخل البصرة وهو شاب فتيّ .

٤٠- مفاتيح العلوم ، ص٣٠ .

٤١- كتاب العين للخليل ١ : ٥٨ - ٦٧، بغداد ١٩٦٧، ومجالس العلماء للزجاجي ، ص٢٤٩ - ٢٥٢، الكويت ١٩٦٢ .

٤٢- المصدر الثاني نفسه ، ص٢٥٣- ٢٥٤ .

٤٣- المصدر نفسه، ص٣٠١ - ٣٠٣.

٤٤- الآية ٦٩ من سورة مريم .

٤٥- مجالس العلماء ، ص١٧٥-١٧٦.

٤٦- رسالة خليل في علم النحو، في الورقة ١١٩ من النسخة الخطية بمكتبة الأوقاف الإسلامية العامة في الموصل ، في مجموع تحت الرقم ٧/ ٢٠ .